

المغربية وتمم مجالات التعاون القضائي وحقوق الإنسان، النقل الطرقي الدولي للمسافرين والبضائع والخدمات الجوية، المجال البيئي، غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الحدود الدولية.

أما بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 12 فبراير:

- عدد الأسئلة الشفهية: 17 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 4 أسئلة؛
- عدد الأجوبة الكتابية: جوابان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نشعر الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 9 أسئلة، 3 منها آتية موجهة إلى قطاعات التعليم العالي، الشباب والرياضة، العلاقات مع البرلمان، و6 أسئلة عادية موزعة على قطاع التعليم العالي، الاقتصاد والمالية، الصحة، التشغيل.

نستهل جدول أعمالنا بالسؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير التعليم العالي حول المعايير المعتمدة للاستفادة من المنح الجامعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

المستشار السيد بناصر أزكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

أقدمتم مؤخرا على نشر لأئحة المستفيدين من المنح الجامعية، وهو إجراء نثمنه ونعتبره تكريسا للشفافية لكنه يبقى غير كاف أمام تسجيل مجموعة من الملاحظات حول طريقة التعاطي والتدبير لهذه المنح.

أولها، عدم الوضوح في المعايير لتحديد الطالب المستحق من غيره.

ثانيا، كون لأئحة مستحقي المنح تأتي من مجالس الأقاليم والعمالات مما يفتح الباب أمام العديد من التجاوزات التي يكون ضحيتها في نهاية المطاف هو الطالب المعوز والمستحق.

ثالثا، سجلنا انخفاضا وتراجعا في عدد المستفيدين من المنح في بعض الأقاليم.

نسئلكم السيد الوزير: ما هي المعايير المعتمدة للاستفادة من هذه المنح الجامعية؟ وما هي إستراتيجيتكم لوضع حد للحيث الذي يطال العديد من مستحقي المنح الجامعية؟

شكرا السيد الرئيس.

محضر الجلسة رقم 869

التاريخ: الثلاثاء فاتح ربيع الثاني 1434 (12 فبراير 2013).

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة واثنتين وثلاثين دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية و الدقيقة الاثنتين والثلاثين بعد الزوال
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير

السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة لك السيد الأمين. تفضل.

السيد عبد اللطيف أبودح، أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية أخبر المجلس الموقر أننا سنكون مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية مع الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، من قبل السيد رئيس الحكومة.

وبعدها سنكون على موعد مع الدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

- أولا مشروع قانون رقم 43.12 يتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- ثانيا مشروع قانون رقم 119.12 يغير ويتم القانون رقم 33.06 المتعلق بتسنييد الديون والقانون رقم 24.01 المتعلق بعملية الاستحفاظ؛
- ثالثا مشروع قانون رقم 143.12 بتغيير المادة 44 من قانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية؛
- رابعا إضافة إلى 21 مشروع قانون يوافق بموجبها على عدد من الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف والثنائية، وقعت عليها المملكة

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طرح هذا السؤال، السؤال فيه شقين، الشق الأول هو الظلم في توزيع المنح، وأنا متفق معك 100%، الشق الثاني ما متفقش معك 100%، علاش؟ عدد الطلبة اللي كانوا عندهم المنح 180.000 هاد العام دازت 216.000، الميزانية المخصصة للمنح كانت 700 مليون درهم، هاد العام أكثر من مليار 200 مليون درهم، أكثر من 70% دالزيادة، وهذا فلوس الشعب بغيناها تمشي للفقراء، مع الأسف كايين مجالس العائلات اللي كانوا خدموا بشفافية، كايين آخرين خارج التغطية، ناس جاوا أيتام ما اخداوش المنح، واحد عنده (dépôt) الدقيق أخذ المنحة، وحدة عندها 11 échelle خدمة وشادة المنحة، ولكن احنايا هاد الشي يا الله جينا في 5 Janvier، ياسيدي 2012 أول تجربة ديالنا هي هذه.

إذن هاد التجربة استفدنا منها كثير، وإن شاء الله حنا الآن مع وزارة الداخلية خدامين في معايير جديدة، أنا قلت أول ما خاص يكون هو البرلمانيين، البرلمانيين خاص يكونوا في هذه اللجنة.

إذن خاص مراجعات هاد الداء معروف، تيقولوا "معرفة الداء نصف الدواء"، ولكن الدواء هادوا إلى كان اقتراحات بالنسبة للمنتخبين المحليين واللي شاركوا في هاد اللجان يعطيون من الداخل آشنا هي الإشكاليات إلى بغيتونا نعالجها؟ أما اللجنة راه الوزارة بوحدتها ما يمكنش تعرف ما يجري في ورزازات وفي الأطلس، هادوا اللجان الإقليمية مفروض قراب من المواطنين هما يعرفوا، ولكن مع الأسف ما كايينش شفافية، واحنا متفقين على هاد الفكرة ما كايينش شفافية، أما عدد ديال الطلبة اللي ممنوحين تزداد.

إذن إن شاء الله غاد تراجع مع وزارة الداخلية هاد المعايير، ولكن بغيناكم اللي عنده شي مقترح يجيبوا لنا نستاعنوا به راه فعلا مشكل كبير، لأن إذا بغينا نحاربوا الفقر خاص أولاد الفقراء يقرأوا، ولكن الغالب الله في الأقاليم هاد الشي راه، وحتى المنتخبين المحليين تشاركوا في هاد الشي. إذن بغينا فعلا مزيدا من الشفافية وتعاونو في هاد الشي إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم في إطار التعقيب. السيد المستشار هناك تعقيب؟

المستشار السيد ناصر أركاغ:

شكرا السيد الوزير.

نتفقوا ولا ما نتفقوش، لكن على أي حنا اللي تيهنا تنعيشو واحد الواقع ونعطيو المثل بإقليم خنيفرة، وما يدل على إقليم خنيفرة يدل على

الأقاليم الجبلية كأزليلال مثلا، هو أنه عدد المنح اللي تعطاوا هاد العام في إقليم خنيفرة تنقص ب 50% بالنسبة لعدد ديال السنة الماضية، هذا أكيد السيد الوزير، احنا لا جدال فيه وعندنا أرقام وعندنا كل شيء يمكن لنا نزودوكم بهاد المعلومات.

الطلبة اللي التحقوا بالجامعة ديال مكناس ما استفادوش من المنح، ما استفادوش من الإيواء في الأحياء الجامعية وغادروا، وعندنا أرقام اليوم راه تزدادو العدد ديال البطالة اللي تتعرفها الإقليم.

على أي احنا نتطلبو منكم السيد الوزير أن هاد الإقليم أو لا الأقاليم الأخرى تعطيوهم واحد العدد كاف للتوازنات على حساب المنطقة، كذلك بغينا المعايير نحددها جميع وتحددها حتى أتتا ويحضروا فيها على الأقل رؤساء الجماعات والبرلمانيين ورؤساء المجالس الإقليمية، لأن هذه الوضعية هذه وضعية مزرية للطلاب، واليوم عدد ديال الطلبة اليوم راه أصبحوا اليوم ما تيقراوش، لأن كايين حيف في هاد الشي، وأتتا برأسكم السيد الوزير راه قلت بأن بنت الوزير راه تستافد من الأحياء الجامعية و la bourse، وهاد الشي راه ما شي معقول، خاص يكون المعادلة في جميع المستويات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

على ذكر الوزير، باش مغلطوش المواطنين، كان إنسان برلماني بنته كانت في الحى الجامعي، أصبح وزيرا، بمجرد ما علمت ذلك داخل البرلمان قالوها لي، عيطت على الوزير قلت ليه بنتك تخرج من الحى الجامعي، وخرجها، وقلت ليه شوفوا لي لا يكونوا ولاد البرلمانيين حتى هما؟ لا فعلا، قلنا الأحياء الجامعية 40 درهم للشهر أعباد الله، الماكلة 1.40 درهم، واش ولد الوزير وولد البرلماني يأكل بدرهم و40 فرنك؟ ماشي معقول، ويسكن ب 40 درهم في الشهر، ماشي معقول.

العدد ديال الطلبة اللي طلبوا المنح أقل من 107.000 باش توصلنا، 85.000 أخذوا المنحة، هي 80% ديال التلبية ديال الطلبة يا عباد الله، إذن أعطينا الحصة الأولى للأقاليم، لأن كايين الإقليم اللي كيوصل لعشرة المليون في السنة وتيعطي منحة، كايين إقليم آخر عندو جوج مليون في الشهر وما تيوصلش، كايين أقاليم اللي فيهم شوية لا باس عليهم الناس، كايين أقاليم اللي فقيرة.

الشرط الثاني حولنا نقادوا شي شوية، لأن ملي تيتلاقوا الطلبة في الحى الجامعي، هذا باه أستاذ، هذا خراز ما عندو والو، إذن هاد العام كانت شوية ديال الشفافية، وتتماو إن شاء الله، هاد الشي راه قلناه في اللجنة ديال التعليم، قلت ليهم نصابو معاكم العناصر ديال، المعايير علاش

بعض التجارب ديال القطاع الخاص في هذا المجال، واللي كنبطوبوا بأنه يتفتح هذا المجال هذا في إطار دفاتر تحملات واضحة من أجل التعاون ما بين القطاع الخاص وبين القطاع العام للتغلب على هاذ الإشكال ديال السكن ديال الطلبة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

أظن أننا غادي نكونوا متفقين جميع إلى قلنا 107 ألف طالب طلبوا المنحة، تعطت المنحة ل 85 ألف طالب، هي 80% واش فعلا عندنا أكثر من 80% اللي نحسبهم فقراء والشريحة المتوسطة الصنف الضعيف؟
أظن أن هذا الحجم كاف لو اتعطى لمواليه، 80% يا عباد الله ونقولوا مكافياش؟ واش بغيتو نعمموا المنحة اللي داز يأخذ المنحة؟ 20% دالناس فقط اللي اطلبوا ماخذوش المنحة، واش هاذ الشي ما كافيش؟ المشكل انحطوا الإشكاليات الكبرى في هاذ البلاد هي الشفافية، هذا هو المشكل الكبير ديالنا.

الناس اللي كنعطيوهم المسؤولية خصهم يقوموا بالمسؤولية ديالهم بأداء.. وخصنا الطالب المشكل هو الطالب الآباء يقول لك عندنا الدخل الفلاني بألف درهم في الشهر، كين اللي دار لبنا ألف درهم في العام، وباللله عليكم كين شي واحد عنده ولده قرأ من الأول حتى الآخر ويقول لي ألف درهم في العام.

المشكل ما عندناش، ذوك الناس اللي كيقولوا نديروا الضريبة على الثروة، أعباد الله الناس ما عرفاش، ما عرفناش شكون اللي عند كل واحد، مازال ما وصلناش هاذ المستوى مين نشوفو الرقم ديال البطاقة الوطنية ديال الفرد نعرفو أشنو عندو، ما عندناش هاذ الشي.

إذن واحد التاجر كيدير اللي بغى، واحد فلاح كيدير اللي بغى، الموظف معروف، إذن الموظف هو اللي تياكل العصا، لأن عارفين الدخل ديالو واللي ماشي موظف راه بينو وبين الله كيدير ذاك الشي وتياكل الحرام إذا صرح لنا بأقل.

هذه إشكالية فعلا، ولكن ممكن على المستوى المحلي نوصلوا للمعطيات، خاص حتى رؤساء الجماعات المحلية نعطيوهم ونقولوا لهم أشنو كين، واخا كيدير شوية ديال السياسة غادي يجاسبوها الناس كذلك إذا أعطى لهذا وما أعطاش لهذا.

إذن فعلا خاصنا، قلت الإشكالية هي في المعايير، ماشي في الفلوس، ماشي..

الآن المشكل ديال الأحياء الجامعية، من المفروض المديرين تنقول لهم خاص مول المنحة هو الأول، الدولة اعترفت باللي فقير خاصو تعطيه

توزع المنح، معكم مع البرلمانيين ونطبقوها، هاذ الشي ماشي ديال الوزير ولا.. هاذ الشي ديال المجتمع.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني، موضوعه وضعية الأحياء الجامعية ببلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الاتحاد المغربي للشغل بالمغرب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

بالطبع السيد الوزير ارتباطا بالموضوع ديال الطلبة الجامعيين، وأتم تتحدثون الآن وتتقولوا بأنكم الآن عاد تناخذوا التجربة، نتمناو أن ما حدث فيما يتعلق بالأحياء الجامعية، يصدق كذلك فيما يتعلق بالمنح.

كتمناو بأن مختلف الخروقات اللي كانت كنعلق بالأحياء الجامعية، مختلف الإشكالات اللي كانت تتعلق بالأحياء الجامعية، أكيد ما كانش مطلوب منكم على أنكم تعالجوها منذ اليوم الأول اللي دخلتو فيه وجدتم واحد الوضعية معينة، ولكن كتمناو بطرحنا لهذا السؤال أنه يتعطى الاهتمام اللازم لهاذ الإشكال هذا ديال الأحياء الجامعية.

أتما كنعرفوا السيد الوزير، التأثير ديال الاستقرار ديال الطالب، وبالخصوص ديال الطالبة على الأداء وعلى الإنتاجية فيما يتعلق بمتابعة الدراسة، أكيد السيد الوزير أنكم كنعرفوا اليوم أن عندنا واحد المجموعة ديال الأحياء الجامعية اللي مبقاش عندنا إمكانية ديال المعرفة ديال كيف يستفيد البعض؟ ولا يستفيد الآخرون؟ مجموعة ديال الطلبة وبالخصوص الطالبات كيتفاجأوا، السيد الوزير، كل سنة برفض طلباتهم.

احنا عارفين السيد الوزير المشكل عندنا ديال الأحياء الجامعية فيها مجموعة ديال الإشكالات، وعلى أساس الاكتظاظ اللي هو كين، كنبطوبوا منكم السيد الوزير تعطينا واحد الصورة أو على الأقل واحد التصور عام على المعايير اللي هي معتمدة في وزارتك فيما يتعلق بالاستفادة من الإقامة بالأحياء الجامعية بالنسبة للمراحل المقبلة.

السؤال الثاني: ما هو برنامج الحكومة المستقبلي لتوسيع الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية، قصد استيعاب كافة الطلبة؟ إن لم نقل كافة الطلبة على الأقل نسبة كبيرة منهم، وخاصة المعوزين منهم.

وفي هذا الإطار، السيد الوزير، كنعرفوا بأنه واش ما كيناش إمكانية ديال تنظيم هذا الأمر هذا ما بين القطاع العام وما بين القطاع الخاص؟ لأن كين

هامشية بعيدة مجال إلى في مدينة أخرى، خاصنا نراعيو لهاذ المسألة. وكذلك الاهتمام ببناء المزيد من الأحياء ومرعاة واحد، السيد الوزير، وغياب الفضاء العلمي والتربوي داخل الأحياء الجامعية، الأحياء الجامعية راه ماشي إسطبلات، أماكن ديال النوم بقدر ما هي فضاء تربوي، خاص يكون فيها المكتبات، تكون فيها واحد المواقع التربوية وكذا. كذلك واحد القضية، واحد الملاحظة أساسية، هو أنا حسب تقديري ما نخطوش الأحياء الجامعية ديال بعض.. مجال كلية الطب والمهندسين، خاص تكون عندهم أحياء جامعية خاصة قريبة منهم، لأن عندهم واحد الفضاء تعليمي وفضاء جامعي خاص بهم وما يكونوش بعاد على الأحياء ديالهم اللي كيطلب منهم واحد المجهود كبير وكذا. بمناسبة الحديث عن الأحياء الجامعية، غادي نتكلمو، السيد الوزير، على الإطعام، تنوهو بزيادة عدد المطاعم الجامعية وعدد المستفيدين منها بعكس الأحياء الجامعية، المرجو تعميم الوجبات الغذائية على أكبر عدد.. والمسألة الأخرى هو التدقيق في المستفيدين، السيد الوزير، راه المستفيدين تكونوا بعض المستفيدين، ملي تتكلم على 40 سنتيم ولا كذا، راه كايين اللي كيستفد من...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

إذا غير جينا لكلمة "خاص"، الأمور اللي خاصة كثيرة. أش يمكن نديرو الآن؟ أنا كنعقول هاذ شي اللي درنا، الشفافية كنعطبو المجتمع المدني يساعدنا، هو اللي كيغرف هاذ الناس واش أغنياء ولا لا؟ جمعية في ورزازات عارفة الأبناء ديالها، احنا أعطينا اللوائح، الناس اللي ساكنين في الأحياء الجامعية، أعطينا اللائحة ديالهم، الناس اللي عندهم المنح أعطينا اللائحة، بغينا المجتمع يعاوننا في هاذ الشي. أما الخصاص فين غادي تبني في الدار البيضاء، أعطيويني الأرض في الدار البيضاء ولا في الرباط، راه المشكل ديال العقار، ما بقاش العقار ديال الدولة.

الآن كنتصل بالعمال والولاية يوميا، كنعقول لهم ما يمكنش نعطي نواة جامعية إذا ما كانش على الأقل 50 هكتار، كنعطي 3 هكتارات، 4، نواة هنا، نواة هنا، ما كيناش عندها المواصفات ديال (les campus) ديال الجامعات، ما يمكنش المدن..

الآن مراكش عندها 165 هكتار، فاس 100 هكتار، هاذ الصباح اتصلت بالوالي ديال مكناس، طلبت منه 100 هكتار، أكادير طلبنا منهم (CHU¹) مع كلية الطب 40 هكتار، هاذو كلهم خاصنا نتعاونو جميع،

البيت، ولكن المنح ما تبتوزعوا حتى لديسمبر، والأحياء الجامعية كيتوزعوا في سبتمبر، خاص إذن اللائحة اللي غادي يستحقوا المنح تكون في غشت جاهرة.

إذن هذه كلها ماشي على أساس حتى ناخذو التجربة، حتى ناخذوا المعلومات، ما كانتش عندها المعلومات بأن هاذ الشي هاذ المصائب كايينة في المنح، واش يعقل واحد عنده (dépôt) ديال الدقيق عنده منحة وواحد آخر أضعف منه ما عنده منحة.

هاذ المسؤولين، هاذو مسؤولين، شي واحد تكلم لي على خنيفة، أنا تكلمت مع السيد العامل على ما يجري داخل خنيفة، وفعلا اتخذت التدابير اللازمة، لأن كايين ناس اللي تيخربقوا في هاذ الشي وعاشيين من هاذ الشي.

إذن هاذ الشي خاصنا فعلا نوقفوا عليه ونتعاونوا عليه جميع، راه الوزير ما يمكنش يعرف أش تيجري في المغرب، راه ممكن النواب البرلمانين يعرفوا والوزير ما يعرفش، إذن هذا مشكلنا كلنا جميع، قلت نحن على استعداد باش نتعاونوا ونديروا معايير، هاذو ولادنا كلهم ما فيباش مزايادة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين،

السيد الوزير، 75% من الجواب ديالك ما جاوبتينا، تكلمت على المنح، احنا نتكلموا على الأحياء الجامعية.

أولا، نتمن الطريقة ديال اختيار مدير الأحياء أو مكتب جمعية الأعمال الاجتماعية لأول مرة، حسب تقديري كنعقول بطريقة شفافة، منذ 10 سنوات.

ونتمن كذلك لوائح المستفيدين، ومزيديا من الشفافية والمراقبة حتى على مستوى الأقاليم، حتى نتكلموا احنا على الأحياء الجامعية اللي، السيد الوزير، تقريبا واحد 20 سنة ما بقاش كيتزادوا الأحياء الجامعية، وحتى ذاك الشي اللي تزداد هاذ العام بطريقة بسيطة باقي لم يتم تسليبه مباشرة، خاصة جوج ديال الجهات حسب تقديري، الدار البيضاء ومكناس.

الأحياء الجامعية بغينا فيها شوية ديال الشفافية وبغينا فيها يدخلوا فيها فعلا الناس اللي ذوي استحقاق.

وإعادة النظر في بعض المدن الكبرى، اللي ما كنعطوش الطالب يدخل.. مجال في الدار البيضاء ما كنعطوش الطالب يدخل لأنه ساكن في الدار البيضاء، ولكن خاصنا نراعيو الفقر ديالو، فقير وساكن في أحياء

¹ Centre Hospitalier Universitaire

السيد الوزير، أسئلتنا نابعة من الحرقة التي نعانيها والتي تخنق أنفسنا كأبناء هذا الوطن، الذي نريد رايته خفاقة دائما في كل المنتقيات الرياضية الدولية.

وانطلاقا من مسؤولية الملقاة على عاتق وزارة الشبيبة والرياضة في تتبعها ومراقبتها ووصايتها على هذا القطاع، كان لابد أن نسالكم، السيد الوزير، عن التدابير المستعملة التي تعتمز الوزارة الوصية اتخاذها لوضع حد لزيغ الإخفاقات الرياضية المتتالية، وماذا تنتظرون لدمقرطة شؤون كرة القدم الوطنية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد محمد أوزين، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أشكر السيد المستشار المحترم، وأثنى عاليا ما عبرتم عنه في سؤالكم، طبعاً، من أحاسيس اتجاه نتائج الرياضة الوطنية بشكل عام، وكرة القدم بشكل خاص.

وأود التأكيد على أننا نشاطركم نفس الحرقة، السيد المستشار، وأكد لك حتى أنا بكيت، ماشي عيب نكيو على الألوان ديالنا وعلى بلادنا لأنها لسبب بسيط أننا ما كنزواوش، وأيضا حتى من لم تتفجر عينه رحمة ربما تحجر قلبه قسوة.

لذلك فرما هذه النتائج هاذي، السيد المستشار، كما تعرف وكما جاء في السؤال ديالك أنها جاءت نتيجة لواحد السياسات متعاقبة اللي كانت كترهن لأسف على نتائج الظرفية والسريعة، عوض الاشتغال على العمق وعلى الرياضة القاعدية، اللي أثبتت أنها الخيار الذي لا محيد عنه، طبعاً، للنهوض بالرياضة الوطنية.

طبعاً نتائج المنتخب الوطني ما نكونوش غالطين، نقدر نقول لك أنها كانت متوقعة، ولو أننا كنا كئتمناو أن التوقع ديالنا ما يكونش في محله، يكون خاطئ، لسبب بسيط كنعرفوا ديرنا واحد المرحلة، فكينا الارتباط مع الناخب الأجنبي، وضعنا الثقة في إطار محلي، في ظرف زمن قياسي كان صعب، صعب جدا باش نكونوا موضوعيين وواقعيين أننا نطمحوا لشي نتائج كبيرة.

وشخصياً أنا ما واعدش بنتائج سحرية، نظراً للإرث، طبعاً، المعقد والثقل من المشاكل اللي وجدنا كرة القدم كتنخبط فيها.

فيما يتعلق بدمقرطة الجامعة الملكية لكرة القدم، ونظراً، طبعاً، لكون النتائج الجيدة لا يمكن، لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن الحكامة والشفافية والديمقراطية، وأنا أتفق معك السيد المستشار المحترم في هذه النقطة اللي

المدن الكبرى والمدن المتوسطة، تدير حيز كبير ماشي غير بني بني بني، ومنين نحيو نغيو نديرو جامعة ولا شي حاجة ولا حي جامعي ما كنعفاوش الأراضي، هاذي هي الأولوية.

المستقبل ديال البلاد، المدينة المتوسطة على الأقل 50 هكتار، المدن الكبرى على الأقل 100 هكتار، لأن بغينا التجميع، بغينا يكون البحث العلمي، تصور جديد للجامعة المغربية، أما إذا بقينا على هذاك الشئ الماضي راه ما نديرو والو.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة حول إجراءات الوزارة الوصية لوضع حد لزيغ الإخفاقات الرياضية المتتالية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق التجمع، تفضل السي المستشار.

المستشار السيد الحسن سليغوا:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي الأعضاء،

السيد الوزير المحترم،

مرة أخرى تجرح الشعب المغربي مرارة الإقصاء من نهائيات كأس أم إفريقيا بجنوب إفريقيا، إقصاء وإخفاق خلف موجهة غضب عارم يضاف إلى سلسلة الإخفاقات المتتالية التي تعرفها الرياضة الوطنية بشكل عام.

السيد الوزير المحترم،

نعلم جيدا أنكم في ظرف سنة لا يمكنكم إيجاد الحلول السحرية لوضع حد لهذه الإخفاقات، ولكن متأكدون أنكم وقفتم على التشخيص الدقيق لوضعية الرياضة ببلادنا وكرة القدم على وجه الخصوص.

ذلك أن تراكم ملفات الفساد في تسيير كرة القدم وعجز طرق تديرها التي خيبت الآمال، تدعوننا اليوم جميعا التجند لمواجهتها واستئصال جيوب المقاومة، التي تحاول كبح كل إصلاح أو تغيير من شأنه أن يضع آليات جديدة للحد من نزيغ الفساد ووضع قطار الجامعة على سكتته الصحيحة.

السيد الوزير المحترم،

أين وصلت خلاصتكم بعد تقييم الوضع المأساوي لهذه الرياضة الشعبية، خصوصا وأنكم أكرمتم خلال تصريحاتكم الإعلامية على استئصال مكامن الداء العضال الذي انتشر في جسد الرياضة عموما وكرة القدم على الخصوص؟ حيث نعلم جيدا المسافة التي توجد بينكم كقطاع وصي وجامعة مختصة بتدبير شؤون كرة القدم، وفق ما تنص عليه القوانين الدولية للعبة، علما أن مسؤوليتكم حاضرة لدمقرطة هذه الجامعة.

أشنو كتصب في هاذ الرياضة، ولكن مع الأسف النتائج ما تنلقاوهاش، أين هي المحاسبة.. المسؤولية؟ فين غادي يمكن لنا نطبقوها إذا كان أي واحد غادي ييجي يدوز واحد الوقت ديالو ويحقق ويهز معه في جيبووا فلوس ويمشي بحالتو.

السيد الوزير،

ملي تشوفوا غير المنتخب الوطني مشى لجنوب إفريقيا، على ما بلغ علمي بأن الأعضاء (l'argent de poche) منحة الجيب: 5000 درهم، يعني دوز 20 يوم مشات له 100 ألف درهم، 10 مليون، مشاو 10 هي 100 مليون، ملي تنلقاو 100 مليون مشات (argent de poche) عند أعضاء جامعيين، وسائل النقل خالصة، الإقامة خالصة، التنقل داخل جنوب إفريقيا خالص، كل ما يوجد في الفنادق خالص، واش هاذ الشي ما يمكنش تحطوا له حد، ديروا له حد؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير في إطار الجواب على التعقيب.

السيد وزير الشباب والرياضة:

السيد المستشار،

راه هاذ الشي الكلام اللي تنقول راه ما يمكنش نختلف معك فيه، لأنني تنقلها وتعاود تؤكد عليها، طبعا هذا هاجس مشترك وطبعا قولتها الفساد والرعب والمزايدات وتزيدك أن حتى فاش تنبغوا تتحركوا تشوفوا شي تحركات أخرى عندها واحد التوقيت ديالها خاص بها، اللي كتحرك طبعا واللي ربما لها مصلحة باش تبقى الأوضاع على ما هي عليه، وهاذ الشي ما غاديش نختلفوا عليه.

من المستفيد؟ أنا تنقول شكون الخاسر؟ والخاسرين راه احنا كلنا كمغاربة، صورة المغرب.

يعني، طبعا كين تحدي، كين رهان، كين هاذ الشي ما كختلفوش عليه، طبعا وحتى الصورة ديال المغرب وأحاسيس المغاربة، راه المغاربة تينتطعوا، راه المغاربة تينغددوا، راه المغاربة تينجنوا، راه فاش تنخرج أنا للشارع تشوف واحد المجموعة ديال المواطنين راه تيهضرو معايا بواحد الحرقة اللي طبعا تتخليني في واحد المواقع يعني في موقع حرج، ما تخفيش عليك.

طبعا الملايير اللي هضرتي عليها، كانت إمكانيات ضخمة تحطت، وهاذ الشي تدار بهاجس الغيرة على هاذ الصنف الرياضي، قلنا ربما هاذ الإمكانيات غادي تخرج، ولكن ثبتت نتيجة أن الإمكانيات بوحدتها ما كفايش.

إذن كين مشكل ديال التدبير، كين مشكل ديال التسيير.

أثرتي.

لذلك الوزارة ستعمل على تطبيق الصلاحيات اللي كيجول لها القانون، حيث إن شاء الله في هذا الشهر الجاري فبراير غادي يكون الحسم في وضعية هذه الجامعة، إما باللجوء لتطبيق القانون في المادة 31، وطبعا هذا اللي كينتمناوه يكون آخر حل، لأنه كما بغى يكون الحال تبقى حل سهل، لأن احنا درنا حتى لجنة مؤقتة، راه صعب حتى اللجنة المؤقتة شكون اللي غادي يجرها، شكون اللي غادي يمشي فيها، شكون اللي غادي يكون عليه الإجماع، إذن الأمور ماشي بديك السهولة اللي..

ولكن إذا ما كانش عندنا الخيار راه غادي نمشيو لها، طبعا كنتسناو إعادة الشرعية للعصب والأندية وعقد الجمع العام للجامعة. وهذا احنا في اتصال مع السيد الرئيس الجامعة باش يعطينا واحد الجدولة اللي غادي يتم فيها عقد الجمع العام واحنا غادي نعلنو عليه. وإذا ما تمكناش فذاك الشي فغادي نمشيو طبعا لكما قلت لآخر الحلول.

بخصوص التدابير بانتشال الرياضة وهذا هو الورش الذي نشغل عليه اليوم، وهو الورش الصعب، اخترينا ورش صعب، لأن اليوم راه كنفولها وكنعادو ونقولها وربما عمري تؤكد عليها بشكل كافي، بأن الأمر تيتعلق بإعادة النظر في المنظومة ككل، راه خاصنا نعاودو نديرو (le compteur à zéro) ونتفقوا على الأهداف اللي غادي نمشيو لها في اتجاه واحد الإستراتيجية اللي غادي نحددوا فيها الأهداف، واللي غادي نحددوا فيها طبعا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حسن سليفوا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

حقيقة قلتم بأن النتائج كانت متوقعة وأشاطركم الرأي، ولكن عندما نتكلم دائما عن النتائج الظرفية، واش ما نحطوش واحد السؤال، من المستفيد من هذه الوضعية اللي دائما وراء النتائج الظرفية، وراء التأهيل وراء، وراء، بدون قاعدة؟

السيد الوزير المحترم،

بكل صراحة نحن نقر، وأقولها، بصعوبة تنزيل الدستور الجديد أمام ضغط لوبيات الفساد من خلال مختلف الوسائل التي تستعملها، منها التضييل وتزييف الحقائق.

السيد الوزير،

إذا جينا نشوفوا شحال ديال الملايير اللي تحصرات على الرياضة، ونشوفوا آخر منها الهبة الملكية 33 مليار اللي اعطت لدعم الرياضة، خذات كرة القدم حصة الأسد، إذا جينا نشوفوا المؤسسات العمومية،

هذه، لأن لي يقيني بأنها طلعت للمغاربة في الرأس، ولكن ما باليد حيلة لأنه لما تتقاروا في مختلف المنابر الإعلامية بأن وزير محترم يقول بأنه هناك ربيع تشريعي في البرلمان، بأن هناك تماسيح وعفرات.

أحنا بغينا نعطيو فرصة للسيد الوزير باش يوضح حقيقة هذه التصريحات، واش هي كايينة ولا مجرد اختلاق؟

فإذن نحن أمام احتمالين، يا إما أن السيد الوزير ينفي ويكذب جملة وتفصيلا هذه التصريحات، لأن فيها اتهام خطير للبرلمان، وفي هذه الحالة غادي تكون هذه المنابر الإعلامية المحترمة كلها اجتمعت وانفتحت على ضلال، هذا الاحتمال الأول.

والاحتمال الثاني أن يكون السيد الوزير في سياق معين أدلى بهذه التصريحات، وفي هذه الحالة نطلب منه توضيحا دقيقا، يوضح لنا ما معنى الربيع التشريعي، إذا كانوا هاذ العفارت موجودين معنا هنا بغينا السيد الوزير يوضحهم لنا شكون هيا هاذ العفارت، وإذا كان هاذ الشي نسب له اختلاقا وزورا نعتبر بأن الموضوع انتهى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع

المدني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا لكم السيد المستشار، أولا لأنكم التزمت بناء على الحوار اللي دار بيناتنا أنكم تجيبوا السؤال الشفوي، ما دام النظام الداخلي لا يسمح للحكومة بالتدخل في الإحاطة.

والحقيقة أنه السؤال كيا طرحته، التصريحات، بعنوان تصريحات مسيئة للبرلمان، لو أخذتم شيئا من الوقت واطلعت على الندوة، أشغال الندوة اللي منظمها المركز تترأسوا الزميل ديالنا كلنا السي محمد أوجار، لربما صغتم السؤال بطريقة أخرى.

التصريحات أو المقالات أو العناوين الصحافية المتخصصة في الإساءة إلى الحكومة وإلى العلاقة بين البرلمان والحكومة، هذه الآن أصبحت تخصص للأسف الإعلام ديالنا، للأسف الشديد، أقول هذا بمرارة لأنني أومن بأنه لا ديمقراطية بدون إعلام حر نزيه مستقل، إعلام يقدر الخبر ويؤمن باحترام المواطن في أن يكون له في نهاية المطاف التعليق الحر.

قصة هذه النزلة بسيطة، كنا في ندوة من الندوات العلمية الأكاديمية، واللي كان الموضوع ديالها هو الموضوع ديال المخطط التشريعي، إذن البرلمان لم يكن موضوعا أصلا، ثم إن هذه الندوة كانت بحضور سياسيين، أكاديميين وبرلمانيين، إذن لم تكن هناك حاجة إلى أن نتنظر قلبا صحافيا، أنا

الحاسبة اللي تتهضر.. المشكل اللي هو مشكل حكمة، العنوان العريض، لذلك فهضرتي على الحاسبة، طبعا احنا نتتسناو التقرير اللي غادي نعطيه لنا جامعة لكرة القدم.

أنا سمعت الكلام اللي قلتوا السيد المستشار، هو تكذب، كذبوه الإخوان في المكتب الجامعي بأن هذوك التعويضات ما كانتش بذاك القدر، ولكن أنا غادي نعطيك إن شاء الله فاش غادي يجينا التقرير، أنا نتواعدك أنا غادي نعطيككم..

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك السيد المستشار، وايوا الله يخليك خلي السيد الوزير يكمل.

السيد وزير الشباب والرياضة:

..نتواعدك، السيد المستشار، أن هاذ التقرير إن شاء الله فاش غادي يجينا غادي نعطيوكم نسخة منه وغادي تشوفوا طبعا الطريقة باش تصرفات، يعني المصاريف اللي كانت على مستوى التواجد ديالنا الأخير في كأس إفريقيا للأمم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، تفضل السيد الوزير، حول التصريحات المسيئة للبرلمان، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، فريق الأصالة والمعاصرة هناك سؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا.

السيد الرئيس هاذ السؤال عنده علاقة بالموضوع الذي سبق لفريق الأصالة والمعاصرة أن تناوله في إطار الإحاطة علما الأسبوع المنصرم.

لما، في سياق معين من هاذيك المداخلة، أشرنا إلى تصريحات نسبت للسيد وزير العلاقات مع البرلمان، وكنا في الأسبوع المنصرم طلبنا من السيد رئيس الجلسة ومن الإخوان البرلمانيين أن نعطى ما يلزم من الوقت للسيد الوزير كي يوضح حقيقة هذه التصريحات، فلم تتمكن من تمتيع السيد الوزير بهذه الفرصة لينور الرأي العام الوطني وينور البرلمان بشأن حقيقة واحد التصريحات نسبت إليه.

أشار فيها في سياق مشاركته في واحد الندوة نظمتها واحد المركز محترم، ندوة كانت أكاديمية وثقافية، ولكن السيد الوزير قيل بأنه أدلى بتصريح يتحدث فيه عن وجود تماسيح وعفرات في البرلمان.

أنا أسف، أتأسف للرأي العام الوطني، وليت نتخجل نتكلم هاذ اللغة

فهمناش هاذ المنطق هذا.

أنا دائما واحد الكلمة قالها السيد رئيس الحكومة مازال كتسمع في أذني هنا، لما قال بأن الشعب المغربي والحمد لله تحرر من عقدة الخوف بفعل الربيع الديمقراطي، وقد كان السيد رئيس الحكومة محقا، الشعب المغربي ما بقاش كيخاف، كسر الحواجز وهدم، ريب الأسوار ديال الخوف والرعب، وإذا ما كانوا الوزراء متحررين من عقدة الخوف ويسميوا الأشياء بمسمياتها، ماشي بمسميات هلامية ميتافيزيقية، يا عباد الله أشكون هما هاذ العفاريات؟ كيف تقبل أن تجلس في حضرة العفاريات؟ ما افهمتش أنا.

ثم بكل صراحة نحن لا يشرفنا أن نعت، وقد عززت هاذ القاموس بواحد اللغة عجيبية عاود ثاني، الضفادع، اسمح لي نحن منزعجون من هذه اللغة.

وبغينا الوضوح الله يخليكم، وضحو لنا ما هي حقيقة هذه الكائنات، أشكون هما؟ شكون؟ واش حكيم بنشاش عفريت مثلا؟ باش نسهل عليك المأمورية، واش تمسح يرمي الربيع التشريعي مثلا؟ قولها لي كونوا شجاعين، نسميوا الأشياء بمسمياتها باش المغاربة يعرفوا الحقيقة ديال...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

أنا أعتقد أنني نفيت من البداية في مطلع التعقيب أو الجواب أنه لا علاقة لكلامي بالكلام عن البرلمان، هاذي واضحة باش ما نخلطوش الأوراق.

أما قضية الربيع التشريعي فهذه، خذ عندي السي حكيم واحد الكلمة أو من بها، أصول الربيع اللي هو اقتصادي في المقالع، في الرمال، في الفلاحة، في الضرائب، إلى آخره، أصول الربيع توجد في التشريع، أي في صناعة القانون، ولهذا ما كانتش هذه الكلمة شائعة ديال لأن البرلمان غرفة التسجيل لو لم يكن هناك منطق يشتغل خارج البرلمان، يريد أن يحول البرلمان إلى غرفة تسجيل.

هذه التماسيح والعفاريات ما تنزعجش منها، هذه صور بلاغية، لأن في دولة القانون لا نوجه التهم للأشخاص، ولكن في البلاغة الناس تفهم بالإشارة أن ما يسمى جيوب مقاومة وما يسمى قوة مقاومة، هي في نهاية المطاف كائنات بشرية تشتغل بمنطق النفوذ، خارج القانون، تعرقل الإصلاحات، وهذا في تاريخ المغرب معروف.

ليس من الحكمة اليوم أن تقول إن فلان أو فلان أو فلان، لكن لغة الحيوانات بالمناسبة هي ماشي لغة مبتذلة، القرآن الكريم اللي هو مرجعيتنا المشتركة تكلم على هاذ الشيء، ضرب الله مثلا بالحمار، "كمثل الحمار يحمل أسفارا"، "كمثل الكلب إن تحمل عليه اتركه يلهث".

إذا بغيت نحسن به الظن غادي نعتبره غير محني على الأقل، أما لو جمعت ما كتب عن الندوة، فلا أستغرب إن وجدت كثيرا ما كتب حتى على مستوى المعطيات اللي قدمناها كأرقام لم تنقل بطريقة مهنية.

تكلمت مثلا على أنه هناك 40 نضا ما بين قانون تنظيمي وقوانين عادية لتطبيق بعض الأحكام ديال الدستور، فيها 13 قانون تنظيمي والباقي قوانين عادية، تيطلع أيضا عنوان فيه 40 خارج هاذ الشيء كامل. بمعنى كين إشكال المهنية.

الجمهور اللي كان حاضر في هذه الندوة هو جمهور محترم ورفيع المستوى وكان النقاش عالي جدا، وكان الكلام عن المخطط التشريعي، وكنت من موقع مسؤوليتي الحكومية أوضح ما هي خلفية المخطط التشريعي، لأنه كين إشكال بين نخرجوا قوانين تنظيمية اللي عندها أجل ديال خمس سنوات، وبين نوضعو مخطط تشريعي يتجاوز، عدد نصوصه تتجاوز حوالي 200 نص.

قلت بأنه الخلفية هي ماذا؟ هو أن العملية التشريعية في تاريخ البرلمان المغربي، هي عملية كان فيها موضوع الشفافية وكان فيها تحمك، وإلا لماذا السيد المستشار كان يسمى البرلمان بغرفة التسجيل؟ ما مصدر هذه التسمية؟ بمعنى أنه إذا كان هناك، وهنا تكلم أحد البرلمانيين القدامى اللي كان حاضر في الجلسة، وقال بطريقته اللطيفة لما ذكرت كلمة التحمك في العملية التشريعية، قال يعني كين تماشيح وعفاريات ديال التشريع، قلت نعم، نعم هناك تماشيح وعفاريات ديال التشريع. لا أتكلم عن البرلمان كبرلمان، أتكلم عن عملية التشريع التي أفرزت تحمك عبر سنوات في العملية التشريعية، ويمكن ضرب بعض الأمثلة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار، هناك تعقيب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

السيد الوزير الله يخليك نكونوا واضحين. أنا ما نتكلمش الآن عن المخطط التشريعي ولا عن المضمون الأكاديمي، ولا عن القيمة العلمية للمداخلات والمتدخلين، هذا كله احنا عارفينو ومقدرينو.

أنا سؤالي واضح ما حقيقة ما نسب لكم من تصريحات، بخصوص وجود تماشيح وريع تشريعي؟

الآن تقرون ونشكركم على شجاعتكم، بأنه جوابا أو تفاعلا مع ما قاله أحدهم بخصوص وجود تحمك بما يفيد التماسيح والعفاريات، تقرون بأنه كين، تقرون بأن هناك عفاريات في المادة التشريعية.

يعني أشنو هي هاذ العفاريات؟ هاذ العفاريات ماشي كائنات ميتافيزيقية هلامية، بغينا نعرفوا أشنو هاذ اللغة؟ هذه لغة دخيلة على القاموس السياسي في البلد، وأعتقد بأنها دخلتنا ويمكن تدخلنا في متاهات، يعني ما

السيد إدريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال الذي سيمكنني من التعريف بمنجزات "بنك العمل"، الذي هو كما تعلمون أحدث لمساعدة أفراد مغربتنا الموجودين بالخارج على الاستثمار في أرض الوطن سواء للاستقرار، أو الاستثمار بناء من أرض المهجر، والهدف هو المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا.

بطبيعة الحال هذا البنك تم إحداثه منذ سنة 1989 وعلاوة على قروض الاستثمار، فإن هذا البنك يضع رهن إشارة زبائنه قروضا مضمونة من طرف دار الضمان في حدود 40% بشراكة مع البنك الشريك الذي هو بمول المشروع لصاحب المشروع في عملية التمويل في حدود 20%.

ومنذ سنة 2005 اتسعت أنشطة هذا البنك لتشمل كذلك بالإضافة إلى المشاريع الاستثمارية الاقتصادية لتشمل تمويل مشاريع الإنعاش العقاري، بالإضافة للأنشطة الصناعية والخدمات، شمل كذلك تمويل إنعاش العقاري، ويتوفر البنك حاليا بعد شراء البنك الشعبي لحصصه، يتوفر البنك على رأس مال في حدود 600 مليون درهم مملوكة بنسبة 62.44% للمغاربة المقيمين بالخارج، 35.77% لمجموعة البنك الشعبي، و1.73% للتجاري وفا بنك، و0.06% للبنك الشعبي المركزي.

وقد وصلت فيما يتعلق بالإنجازات، وصلت معاملة "بنك العمل" إلى حدود نهاية دجنبر 2012 إلى 828 مليون درهم، وجاري قروض يصل إلى 619 مليون درهم.

وقد استطاع البنك منذ نشأته من تمويل 1118 مشروع لمغاربة العالم بقيمة إجمالية استثمارية إجمالية وصلت إلى 8.2 ديار المليار ديار الدرهم، مول منها البنك 2 المليار و500 مليون درهم.

بالنسبة لميدان الإنعاش العقاري الذي أدمج كما ذكرت سابقا في 2005، مول البنك 71 مشروعا، بقيمة إجمالية وصلت إلى 930 مليون درهم، مول منها بنك العمل 450 مليون درهم، في إطار الآفاق ديار العمل ديار البنك، وفي إطار الإستراتيجية الجديدة للقرض الشعبي للمغرب فيما يخص الفروع التابعة له، فسيكون ...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما تقلقش أسى حكيم السيد الرئيس المحترم، إذا استدعينا واحد اللغة بلاغية لتوصيف ظاهرة معقدة في المجتمع سميتها أن هناك أشخاص لهم نفوذ، يتحركون بأساليب غير قابلة للضبط ولا الانضباط، تعرقل تفعيل القانون، تعرقل تفعيل المؤسسات، هذه لغتنا اليوم التي أعتقد أن الشعب يفهمها جيدا، الرأي العام يدرك مغزاها ومعانيها، لكننا في جانب العمل الميداني والتفاعل مع إشكالات المجتمع نحن جادون في التصدي لها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. اسمحوا لي أن نرحب في هذه الجلسة بالأطفال المتميزين داخل المركب الاجتماعي التربوي لرعاية الأطفال في وضعية صعبة بسلا الجديدة وبأطر "جمعية الأمل" التي داعمة هذا المركب.

إذن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول مؤسسة بنك العمل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

السيد الرئيس،

من الأكيد أن الجالية المغربية المقيمة في الخارج تحظى برعاية ملكية سامية، فضلا عن كونها تتصدر اهتمامات جميع الحكومات التي تعاقبت على تدبير الشأن العام.

وفي هاذ السياق، اتخذت سلسلة من المبادرات والإجراءات من أجل تقوية أواصر القيم الأساسية مع الوطن الأم ومساعدتهم على مواجهة المشاكل والعراقيل التي تعترضهم في بلدان الإقامة، ومن المبادرات التي اتخذت في هذا الصدد تأسيس "بنك العمل" لمساعدة أفراد الجالية المغربية في الخارج للاستثمار داخل الوطن.

وفي هذا الإطار، أود أن أسائل سيادتكم عن المنجزات التي حققتها هذه المؤسسة؟ ومدى مساهمتها في تحفيز أبناء جاليتنا في اختيار بلدهم الأم لإقامة مشاريعهم الاستثمارية ولاسيما في الأقاليم الجنوبية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

سأهم في 8 مليار و200 مليون درهم ديال الاستثمار، مول منها 2 مليار و500، وكونه أنه سأهم في أكثر من 900 مليون درهم في مشاريع الإنعاش العقاري، مع العلم أنه لم يبدأ في هاذ الميدان إلا ابتداء من 2005، سأهم في تمويلها ب450 مليون درهم، معناه أنه هناك إنجازات.

هذا لا يعني أن كل شيء متوفر عند هذا البنك، ولكن في إطار الإستراتيجية الجديدة وقرب البنك الشعبي من المغاربة الموجودين في الخارج، ستكون له يعني تصور جديد وسيكون له نتائج جديدة إن شاء الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصحة حول غلاء الأدوية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل السي بنشايب.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

سؤالي إلى السيد الوزير المحترم: تشتكي جل الأسر المغربية خصوصا ذات الدخل المحدود من غلاء الأدوية، خصوصا المتعلقة بالأمراض المزمنة والمستعصية، الشيء الذي بات يتطلب من الحكومة سن سياسة دوائية واضحة وفعالة تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاجتماعية والقدرة الشرائية لعموم المواطنين، وخاصة فيما يتعلق بأدوية الأمراض المزمنة والمستعصية، مما يخلق معاناة حقيقية للفئات المستضعفة والمتوسطة والتي تعد الشريحة الأوسع في المجتمع، ولا تستطيع أن تلبي حاجياتها من الدواء، فتبقى عرضة للأمراض والضياع.

مما يستوجب إجراءات حازمة للحكومة، كفيلا هاذ الإجراءات بتوفير الإطار المناسب لجعل الأدوية وبأتمنة مناسبة، رهن إشارة المرضى، وخاصة من ذوي الدخل المحدود ومن المستضعفين بدون دخل.

لكل هذه الأسباب، السيد الوزير، لكل هذه الأسباب الموضوعية والإنسانية نساءلكم: هل هناك إجراءات فعالة تعتم حكومتكم الموقرة اتخاذها للتخفيف من معاناة الأسر عبر تخفيض سعر المزيد من الأدوية؟ علما أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مشكورة عبر تخفيض سعر بعض الأدوية لم تفي بالغرض المطلوب، كما أن نظام التغطية الصحية "RAMED²" لا زال في بداية محتشمة، ومن المؤمل أن يأخذ وقتا كبيرا لتطبيقه.

شكرا السيد الوزير.

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

شكرا السيد الوزير على جوابكم، احنا لما وضعنا هاذ السؤال حول هذا البنك الذي لا يعرفه إلا القليل، والتي كان الهدف منه هو مساعدة شريحة كبيرة ديال المواطنين الموجودين في المهجر.

بطبيعة الحال هاذ البنك، كان الجميع يرغب أن المهاجرين أن يستثمروا في بلدهم، ولكن مع الأسف الشديد أنه لم يتم بواجبه اتجاه هذه الشريحة، بطبيعة الحال هناك معطيات أولا غياب معطيات حول هذه المؤسسة لدى الرأي العام، وكذلك لم يتعرف السادة البرلمانيون بواسطة وزارة الاقتصاد التي تشرف على هاذ القطاع في جميع مراحل الميزانيات، بالتعريف عنها، وكذلك لما يوضع السادة النواب والمستشارون أسئلة حول المهاجرين المقيمين بالخارج.

احنا، السيد الوزير، لا نريد.. لأن كنعثرو أن خلق مؤسسات في ظرفية تجتازها بلادنا وتفرض علينا الآن كليا من الحلول الترفيعية للمشاكل المطروحة الكبرى.

ولهذا هذا البنك يجب..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار انتهى الوقت، جوج ديال دقائق، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

هذه فرصة كانت للتعريف بإنجازات بنك العمل، وكذلك حتى نعطي فكرة على الآفاق.

بما أن البنك، الحصص ديال الأبنك الأخرى اشتراها البنك الشعبي، وكتعرفوا التواجد اللي كاين ديال البنك الشعبي عبر فروع في مجموعة من الدول التي يتواجد بها مغربنا، يعني المواطنين ديالنا. وفي إطار الإستراتيجية ديال البنك الشعبي، سيلعب هذا البنك، بنك العمل، سيلعب دورا أساسيا فيما يتعلق بالاستثمار ديال المغاربة المقيمين في الخارج، بالنظر لما اكتسبه من خبرة، وفي كل مراحل الاستثمار، يعني من توفير الإرشاد والمساعدة والدعم وتوفير المعلومات الضرورية على المجالات الاستثمارية إلى جانب التمويل، بالتالي كاين مرحلة جديدة.

وأح كذلك، وبالنسبة للأرقام السابقة التي قدمتها أنه كانت هناك كذلك إنجازات، هناك مرحلة تطور جديدة بحكم أن البنك الشعبي متواجد في الخارج، وقريب من المغاربة اللي هما في المهجر، ولكن كذلك بالرغم من أنه لم يكن يتمتع بهذا سابقا، بنك العمل حقق بالأرقام اللي أعطتكم، كونه أنه

² Régime d'Assistance Médicale

(pharmacopée)، هاذ دستور الأدوية هو اللي غادي يحدد أشنو هما الأدوية اللي غادي يتباع عند الصيدلي، أشنو هما المستلزمات، وأشنو ما خصوص يتباع عندو.

هاذ المسائل كلها مسائل موازية، وسنبقى في الحوار مع هاذ الناس خوتنا، باش غادي نمشيو بعيد إن شاء الله من بعد المرحلة، باش ندرسوا جميع النقط العالقة في السياسة الدوائية ككل، اللي غادي تؤكد أن الثمن جزء بسيط منها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب تفضل السي بنشايب.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه الإجابة.

حقيقة الحكومة تبدل جملها، تبدل جمدها في هذا الباب، وخاصة وزارة الصحة، ولكن مازال هناك الكثير من العمل ولازم تشجيع الأدوية الجنيسة، لأنها رغم انخفاض سعرها فلم تحقق سوى زيادة من 19 حتى ل30% من المبيعات خلال السنوات الأخيرة. وهذا فيه ميدان كبير غادي يساهم في رخص الأدوية في انخفاض السعر ديالها.

كما أن هناك بعض الأدوية الجنيسة، معالي الوزير، هي أعلى من الأدوية الأصلية، لأنه ضعف المراقبة، كإين بعض الأدوية جنيسة أعلى من الأدوية الأصلية، ونعطي أمثلة إذا بغيتي، السيد الوزير، في هاذ الباب. كما يجب أن تعملوا، السيد الوزير، ألا يخشى إيجاب الشركات المصنعة على تخفيض سعر الدواء من أن يخفضوا من الفعالية ديال الدواء، هذا حتى هو يجب نختاطو ليه، لأنه الأدوية الجنيسة، كإين هناك شكوك في عدم الفعالية ديالها، وحتى احنا حتى الحجاج المعمرين اللي تيمشيو للديار المقدسة كيلقاو الفرق بين الفعالية ديال الدواء بين المغرب والسعودية، مثلا نفس الدواء.

الأنسولين، السيد الوزير، اللي هو مرض مزمن ومستعصي، وبالتالي شريحة واسعة من المغاربة يعانون من مرض السكري، وبالتالي السعر مازال غالي: 200 درهم تقريبا للزجاجة، كذلك الأنسولين اللي ب (stylo) حتى هو وسيلة عصرية وصحية، مازلت محتشمة، الله يخليك حتى هي خاص تساعدوا فيها الناس باش يبقوا يأخذوا الأنسولين ديال القلم.

كما يجب الإشارة إليه، السيد الوزير، هل يعقل أن الحكومة تفرض رسم ضريبي ديال (TVA³) ديال 7% على الأدوية، واحنا دولة ضعيفة ومستضعفة وجل شرائح المجتمع كلها ضعيفة، مع العلم أن أوروبا اللي عندها التغطية الصحية شاملة تيفرضوا 2%، خاص لازم مراجعة ديال هذه

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، الشكر الجزيل للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لطرحه لهذا السؤال، اللي تيخص الأدوية، اللي خصنا نعرفوا أنه الأسر المغربية فيما يخص الصحة تنفق من جيبها 53 حتى 54% فيما يخص النفقات الصحية في البلاد، وهاذ 53%، 40% منها هي الأدوية.

النقطة الثانية اللي بغيت نشير لها كذلك أنه ملي تقولوا المواطن المغربي تينفق 40% في الأدوية، اللي خصنا نعرفوا القدرة الشرائية ديال المواطن المغربي لا تتعدى صرف 400 درهم لكل مواطن في السنة في الأدوية، هذا ضعيف جدا لأن القدرة الشرائية ما كتمكنوش.

فكيف تتعرفوا أنه منذ شهور والوزارة فتحت هذا الورش ديال السياسة الدوائية اللي من ضمن هاذ السياسة الدوائية كإين ثمن الأدوية، بطريقة تشاركية مع المهنيين اللي وصلنا لواحد الاتفاق، أنه غادي تكون مرحلتين:

المرحلة الأولى، تم فيها التخفيض ديال 320 دواء، اللي اختارينا الأدوية ديال الأمراض المزمنة والخطيرة: السرطان، القلب، التعففات، الجهاز الهضمي، والتي تيبغ رقم المعاملات ديالها، 827 مليون درهم، حيث عرفت بعض الأدوية انخفاض أكثر من 50%.

دأبا احنا مع الفرقاء ديالنا فالمرحلة الثانية اللي غادي نخفضوا فيها أكثر من 1000 دواء، ولكن خاص يكون عندنا واحد المرسوم، لأن المرسوم المحدد لثمن الأدوية قديم وقديم جدا من 1969، باش هاذ الشيء ما يقاش وزير، يعني غادي يبقى كحكومة، كدولة، باش كل واحد غادي يرجع لئناك المرسوم لتحديد ثمن الأدوية، وهاذ الشيء بلا ما نزيدوا العبء على الإخوان ديالنا الصيادلة.

إذن خاصها تكون تدابير وإجراءات موازية باش يحفظ لهم التوازن الاقتصادي والمالي.

أشنو هي هاذ التدابير؟ أولا بدينا فيهم، مثلا تدابير احترام المسالك القانونية لصرف الأدوية في المصحات تتبوع الدوا وتتبعوا، وهي اللي (déloyale)، ما يمكنش في المصحات تتبوع الدوا وتتبعوا، وهي اللي تتكنبو وتتبعوا للصيدلي تيبقى تيدور، المرصد الوطني تتبوع تزويد السوق بالأدوية، قواعد تتبوع استعمال بعض المستلزمات الطبية، وأنا جاي دأبا من الغرفة الأولى احنا خدامين على القانون، الغرفة الأولى غادي يجيكم إن شاء الله مستلزمات الطبية، المرسوم الخاص بالتكافل الحيوي (la bioéquivalence)، المرسوم الخاص بدستور الأدوية (la

³ La Taxe sur la Valeur Ajoutée

الحكومة.

كاين واقيلة بعض الأدوية معفية ولكن ليست الأدوية كلها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد رئيس.

السيد المستشار،

أنا متفقين الأدوية في المغرب عالية، ولكن خاصنا نعرفوا كل حاجة نعطيوها وقتها، ما شي كلها غادي نقولوا، أولا الغالية أنا تنظن ل 3 ديال الأسباب:

السبب الأول هو قانوني، أشرت له، لأن القانون المحدد لهاذ الثمن ديال الأدوية 1969، راه قلتها، وملي تندويو على القانون ما كاينش الدور ديال الأدوية الجنيصة اللي ربما ما متفقشاي معك، الأدوية الجنيصة عندها نفس الفعالية، ولهذا الحكومة خرجت قانون التكافؤ الحيوي (Ia) (bioequivalence)، منين تيكون هاذ الدواء الجنيص وهاذ الدواء الأم أو الأصلي عندو نفس التكافؤ الحيوي، يعني نفس الفعالية ونفس الجودة.

النقطة الثانية فيما يخص الجودة، تتقول ربما بعض الأدوية.. هذا ما كاينشاي، لأن المختبرات المغربية خاصك تعرفها راه تتصدر حتى لأوربا، الدواء في المغرب مصنف عالميا من طرف المنظمة العالمية للصحة من ناحية الجودة (Zone Euro) يعني داخل مع الجودة ديال أوربا.

النقطة الثانية، ديال الغلاء هو اجتماعي واقتصادي، القدرة الشرائية، راه قلتها 54% ديال الأسر تيدفعو الأسر، 40% ديال الأدوية، والمشكل الكبير اللي كاين في هاذ القدرة الشرائية هو غياب نظام التغطية الصحية لجميع المواطنين، راه إذا ما وصلناش لهذا التغطية الصحية، أي دواء ودايما تتقولوها هنا، وتنعاودها في الغرفة الأولى، واحا نقصوا 50%، 60%، 70%، كاين الأدوية اللي نقصانها في .. Letrozol، المرحلة الأولى نقص ب 83%، تيبقى دائما عالي بالنسبة للقدرة الشرائية.

وأخيرا المشكل الضريبي أشرت ليه، الضريبة على الأدوية في المغرب 7%، إذا خذينا إسبانيا 4%، إذا خذينا فرنسا 2.1%، لا تونس ماشي بحال، لا ماشي 0، 0 غير الداخلي، أما الإنتاج اللي تيدخل حتى هما عندهم 6%، إذا خذينا مثلا السعودية 0%، إذا خذينا الجزائر 0%، احنا في نقاش حتى نوجدوا القانون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ومنتقل إلى السؤال الثاني موضوعه معالجة النفايات الطبية، الكلمة لأحد السادة المستشارين في فريق التحالف، تفضل.

المستشار السيد محمد عذاب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارين،

إخواني المستشارين المحترمين،

سؤالنا في إطار، ومن فريق التحالف الاشتراكي، هو في إطار موضوع الوقاية أفضل من العلاج، السيد الوزير.

تشكل النفايات الطبية خطورة أكيدة، إذ لم تتم معالجتها بشكل سليم وإذ لم تحترم معايير هذه المعالجة المحددة في القانون، ونلاحظ أن هذه النفايات يتم جمعها أحيانا ودمجها مع النفايات المنزلية العادية، وتعالج ضمن المطراح العمومية، رغم خطورة بعض المواد التي قد تكون متضمنة في هذه النفايات.

ونسألكم السيد الوزير، حول كيفية معالجة نفايات المستشفيات العمومية وأيضا المراكز الصحية والمستوصفات، وهل هناك أجهزة مختصة ترابح عملية الجمع والمعالجة وعدم إدماجها ضمن النفايات المنزلية العادية؟ وإذا كانت المستشفيات العمومية الكبرى تحرص على معالجة خاصة، فهل الأمر كذلك بالنسبة للمراكز الصحية والمستوصفات المتواجدة في المراكز والقرى، حيث نلاحظ أحيانا طرح نفايات من هذه المستوصفات في أماكن عمومية، دون حتى جمعها ارتباطا بإمكانيات الجماعة القروية ومستوى وعي القائمين على تسييرها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الشكر الجزيل لفريق التحالف الاشتراكي لطرحة لهاذ السؤال اللي تيبهم واحد المشكل صراحة تنعابو به، ما غاديش نقول لك بكل صراحة في وزارة الصحة، لأن إلى يومنا هذا ما قديناش نعالجوه، ولكن كاين تطور غادي نشير إليه.

فأولا اللي خاصنا نعرفو نذكر به ربما أن معالجة النفايات يتم حسب القانون رقم 20.00 وخاصة المادة 6 منه، التي تحت على التخلص من النفايات الطبية في ظروف جيدة، لا تضر لا بالأرض ولا بالحيوانات ولا بالنباتات.

ثانيا، كاين الإطار القانوني اللي كثير، كاين من غير القانون اللي أشرت ليه دابا 20.00 كاين القانون 17.04 المتعلق بالأدوية والصيدلة كاين

الصحة أو الصيدلة، ولكن هناك منافذ أخرى للنفايات الخطيرة. نحن نريد من وزاراتكم أنها .. هناك قوانين عديدة في هاذ المجال سردتم بعضها، نريد تفعيلها من جهة.

ثانيا، هناك التفكير في اتجاه توسيع بعض التجارب التي عرفها المغرب في بعض المدن، وهي قليلة جدا، ولكن كذلك هناك اتساع رقعة الشبكة ديال المكاتب الطبية على جميع أنحاء المملكة وحتى داخل البوادي في بعض الأحيان، إضافة إلى المصحات التي تتزايد وأن غالبية نفايات هذه البنيات كلها لا تعرف مصيرها، وكل ما نعرف أنها تساهم في تلويث وجعل التنفس والهواء والمجال في وضعية خطيرة.

في انتظار أنكم تتوقعون أو تحددون الطريقة المثلى لمعالجة هذا المشكل في أفق سياستكم، ربما أن هناك حاجة مستعجلة لمتطير المرحلة الانتقالية وهو التشجيع على خلق بنيات خاصة للقطاع الخاص في كل - على الأقل - المراكز الكبرى من أجل المساهمة معكم في معالجة ومواجهة هذه الحالات تعتمد بالدرجة الأولى على التواصل من جهة وعلى التكوين وعلى تحديد أنظمة التجميع وكذلك على كيفية معالجة وتفتيت هذه النفايات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فاحنا متفقين لأن سياسة الوزارة هي غادية في اتجاه منح تدبير هذه الخدمة للقطاع الخاص أكثر فأكثر، لأن ما عندناش الإمكانيات، ماشي المشكل مشكل إمكانيات الشراء باش نعطيك مثل، في وزارة الصحة كين (18 stériliseurs broyeurs) ولكن 9% منهم عندنا مشاكل ديال (l'entretien) ديالهم، راه ماشي..

أولا، الأمر غالي جدا. ثانيا، ما عندناش الناس اللي غادي يتكلفوا بهم، ولهذا الحاجة اللي ما نعرفوش لها احنا نخليو الناس موالها اللي غادي يتكلفوا بها.

يا للأسف تقدر نقول لك غاديين في هاذ الاتجاه مع 3 شركات، دابا الحمد لله كين 5، كان عندنا هاذي أسبوع أو 10 أيام اجتمع معهم باش نحاولو ما أمكن نشوفو هاذ الاتجاه باش نحملو لهم المسؤولية فيما يخص قطاع المصحات الخاصة فيما يخص المراكز الصحية، وخاصة في المجال القروي والمناطق النائية باش نمشيو تدريجيا.

وموازة مع ذاك الشيء، وزارة الصحة كتقوم بعمليات تحسيسية، وتتص على دفتر التحملات وتشجع المستشفيات، وخاصة المستشفيات

المرسوم 253.0.7.2 كين المرسوم 2.09.139، وكين أخيرا القانون الداخلي ديال المستشفيات.

فاللي خاصنا نعرفو أن المستشفيات ديالنا على الصعيد العالمي 10 حتى 20% ديال النفايات اللي تخرجها المستشفى هي نفايات خطيرة، هي اللي تندويو عليها، فإذا جينا في المغرب أن كل سرير تينج 3 كيلو غرام ديال النفايات، تتبقى عندنا 21 طن من النفايات، منها 6000 طن سنويا تعتبر خطيرة.

فالوزارة أولا حاولت تدبير مجهود، شرات 18 مطحنة معقمة يعني (les broyeurs incinérateurs) هذا غير كافي تماما، الشراء والتشغيل ديالو.

ولكن دابا السياسة الجديدة احنا غاديين في اتجاه يعني هاذ السليبات والنقائص وهاذ الشيء بغينا نمشيو مع الشركات المختصة، الشركات الخصوصية في هاذ الشيء، يا للأسف هي قليلة وما موجوداش على الصعيد الوطني، والمستشفيات وخاصة المراكز الصحية البعيدة القروية والمناطق النائية ما تيوصلوهاش هاذ الشركات، علاش ما تيوصلوهاش؟

ما شي ما بغاوش، لأن إذا مشينا بعيد، هاذ الشركات فين تتعمل على هاذ النفايات، كابين في مكناس، فاس، الدار البيضاء، يعني إذا مشات بعيد باش غادي تجيبوا خاصها يومين أو 3 أيام باش غادي يوصل هنا يعني الكاميو، يمكن يلوحوه في الطريق.. هاذ الشيء باش احنا تدرسوا هاذ الشيء.

ولهذا الوزارة تتعمل مجهود، المجهود ديال الوزارة مثلا في 2012 عاجت المشكل ديال 11 مستشفى زائد، اللي كان هاذ المستشفى تيلوحوا هاذ النفايات غير في المطارح، 11 مستشفى، هذا لا يعني أنه عاجنا كل شيء، باقي المستشفيات اللي ربما نرجع لهم في التعقيب، اللي باقين تيلوحوا هاذ النفايات في المطارح، احنا نعملو واحد المجهود مع هاذ الشركات الخاصة باش إن شاء الله غادي نخلو هاذ المشكل على أكثر تقدير في عام أو في عامين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هناك تعقيب السيد المستشار؟ يا الله السي أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، في الواقع طرحنا هاذ السؤال ونحن واعون ونتقاسم معكم مدى شعوركم بأهمية المساهمة في إيجاد حل لهذه المعضلة الثقيلة، الثقيلة بالفعل.

ولكن الداعي هو أن الدراسات التي نسمع عنها في مجال الحماية والوقاية من مخاطر التلوث بصفة عامة، وبالخصوص ذات المنابع والمصادر المعروفة، وفي مقدمتها النفايات الخطيرة بجميع أنواعها، ليست فقط على مستوى

كان اختصاصه وتكوينه، إذ كان بإمكان القضاء اللجوء إلى أي طبيب من أجل الإجراء بتشريح أو القيام بجبرة بالنسبة لشخص تعرض للاغتصاب أو الاعتداء على جثة.

ولم يبدأ التفكير وبشكل جدي لتجاوز هذا الفراغ إلا في سنة 1994، حيث جعلت وزارتي الصحة وخاصة وزارة التعليم العالي عن طريق كلية الطب والصيدلة، من الطب الشرعي تخصصا قائما بذاته، لينضاف إلى قائمة التخصصات الطبية كأبي تخصص طبي آخر.

إذا سمحت لي كإين 3 ديال الأصناف ديال الأطباء ديال الطب الشرعي والتشريح الطبي.

الصف الأول، هم الأطباء المتخصصين في هذا المجال بعد ولوجهم عبر المباراة منصب طبيب مقيم، تيدوزوا المباراة، وتيقرا طبيب مقيم 4 سنين في الكلية وفي المستشفى، وعددهم ضئيل جدا، حتى واحد ما تينغي يدير هاذ التخصص، ما تينغيوش فلالل، من نهار بدا إلى يومنا هذا كإين 13 على الصعيد الوطني، 13 طبيا فقط في هذا الميدان اللي تخرجوا.

الصف الثاني، ولكن إذا ابقينا غير فهذا، احنا الوزارات السابقة عرفات بلي هاذ المشكل غادي يتطرح، فبدات موازاة مع هذا النوع من التكوين اللي تيسغرق 4 سنوات، بعد 7 سنوات ديال كلية الطب، من بعد المباراة ما غاديش نبقاو نسنوا.

كإين الصف الثاني وهما أطباء القطاع العام والخاص الذين تابعوا دراستهم ومازالوا يتابعونها في إطار التكوين المستمر لمدة سنتين، تيكون طبيب، تيقرا سنتين لنيل الدبلوم الجامعي للطب الشرعي أو شهادة الخبرة الطبية في الطب الشرعي، وهم أكثر من 400 واحد، كإين 13.. ولكن كإين 400..

كإين الصف الثالث هم اللي أشرت لهم في الأول، الذي يمكن أن نصفه في خانة غير المنظم، فهاذو أطباء عامون ولهم تجربة ميدانية في التشريح الطبي، وقتها قبل القضاء كان أي طبيب يمكن يدير التشريح، وهم حوالي 100، وإذا جينا لمجموعهم هما 513.

هذا احنا متفقين معك غير كإين كإين كافيا تماما لتلبية الطلبات والحاجيات ديال البلاد في هذا النوع من التخصص، وإذا سمحت في التعقيب غادي نزيدو بعض المعلومات.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد بوشعيب هلاي:

السيد الوزير المحترم،

شكرا على جوابكم بهاته الطريقة، غير أتما راقبتو الأئمة ديال الأدوية،

الجهوية باش حتى هي تتعاقد مع هاذ الشركات الخاصة، واحنا كنساعدوهم في دفتر التحملات باش يمكن لنا نسيطرو على هاذ..
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه الحصاص في أطباء التشريح الطبي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفرق الاشتراكي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد بوشعيب هلاي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

الأخوات المستشارات المحترمات،

السؤال يتعلق بالأطباء ديال التشريح الطبي.

يعتبر الطب الشرعي دعامة أساسية في ضمان نجاعة القضاء وتحقيق العدالة وتجسيد دولة الحق والقانون، لكننا نسجل مع الأسف أنه في الوقت الذي تتزايد فيه عدد الحالات المعروضة على التشريح الطبي، تعرف بلادنا نقصا حادا في عدد الأطباء المتخصصين في هذا القطاع، بل ويسجل نقص واكتظاظ كبير في المستودعات في هذه الحالة. هذا بالإضافة إلى المراحل التي تتطلبها عملية التشريح من تعاون مع الشرطة القضائية والسلطة المحلية والأجهزة القضائية ومختبرات التحليلات الطبية، وهو ما يضطر العديد من المواطنين والأسر المغربية إلى الانتظار مدة كبيرة قبل الإطلاع على النتائج النهائية للتشريح، وهو ما يؤثر في مجرى القضاء والعدالة من جهة ويؤخر إجراءات الدفن من جهة ثانية.

ونحن أمام هذا الوضع الصعب، نريد معرفة سياسة السيد الوزير المحترم في هذا المجال؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية أشكر الفريق الاشتراكي على طرحه لهذا السؤال المهم حول الحصاص الكبير والكبير جدا في أطباء التشريح الطبي، وأشرت لها السيد المستشار المحترم، مشاكل عديدة التي يعيشها المغاربة عند فقدان واحد من العائلة دياهم، اللي تتعطلوا في التشريح.

للإشارة فقط، الطب الشرعي كان في السابق يقوم به أي طبيب كإينا

كنتسمى معايير إسطنبول، احنا ما يمكنش لنا نمشيو لهاذ المعايير لأن ما عندناش الإمكانيات في هاذ الوقت.

ولهذا، أنا جايبك، فيوم، لقينا الوزارة خدامين في هاذ الشي مع جميع المتدخلين، جات هاذ السؤال قبل ثلاث أيام، يوم الجمعة المقبل مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفي المقر ديالهم، كانت واحد الدراسة ميدانية معهم ومع وزارة الصحة ومع المجلس اللي غادي يقدمو فيها الخلاصات، اليوم الدراسي بحضور الوزارات المعنية يعني الداخلية والعدل والصحة، وذلك الساعة غادي ناخذو الإجراءات والتدابير اللازمة، وخاصة تشجيع جميع الإمكانيات باش نشجعو الناس، ومنهم الطاقة الإستيعابية للمراكز الإستشفائية، وتشجيع على اختيار هاذ التخصص.

العمل على مراجعة القانون 23.86 المتعلق بالتعويض على الخدمات المتعلقة بالتشريح، وأخيرا خلق لجنة وزارية مكونة من الوزارات المعنية ذات الاهتمام بشكل مباشر بالطب التشريحي والتشريحي. وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول إعادة هيكلة وزارة التشغيل. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

كما تعلمون، أن إحداث إدارة العمل يعود إلى 1926، إذ يعد من أقدم القطاعات، بطبيعة الحال، نظرا للأهمية ديال هاذ القطاع.

غير أنه منذ 1996 ما وقعتش الهيكلة من جديد لهاذ القطاع، حيث كانت الوزارة آنذاك تسمى وزارة الشغل والتنمية الاجتماعية والاسم اللي، بطبيعة الحال، مازال قائم وكذلك بالنسبة للمصالح الخارجية من 84 ما عاودش تمت إعادة ديال الهيكلة ديال هاذ.. بطبيعة الحال، ديال المصالح الخارجية أو ديال الوزارة في الشمولية ديالها.

طبعاً السيد الوزير، الآن الضرورة سواء القانونية أو العملية كتفرض إعادة هيكلة هاذ القطاع حتى باش يتمكّن باش ينجز المهام ديالو.

العودة إلى القطاع، السيد الوزير، أنه المندوبيات اللي عندنا هما ماشي قد العائلات والأقاليم 76، احنا بإلله 51، وهاذ 51 اللي كايينة ديال المندوبيات منها 16 في وضعية غير قانونية نذكر منها مثلا بركان، تاويريرت،

وراقبتو واحد العدد ديال العيادات، ولكن ما رقبتموش المستودعات ديال الأموات، لأن هذا هو السؤال الحقيقي اللي خاصكم تجابونا عليه، شمال ديال الأموات في المستودعات أولاً.

وثانيا من يتحمل مسؤولية هذا الوضع؟ واش كايين شي تشريع؟ واش كايين شي مسؤول وزاري؟ الأسر حينما يكون في يدها أحد من العائلة ديالها يتنقلون من جهة إلى جهة أخرى، ولكن ما كايينش الجواب.

احنا نريد من السيد الوزير ما يفسرش لنا التكوين، ولا المحلات الخصوصية، ولكن هاذو موتى، واش نهزومهم، الناس يهزومهم من المستودعات ويحببهم لكم للمكتب ديال الوزير؟ لأن خصنا نتكلمو بهاذ اللغة.

ولهذا هاذ الجواب ديالكم خاصو يكون.. فهمتيني؟ يكون يعطي شي نتيجة. باش هاذ المشاكل ديال الموتى ما نقاوش فهاذ الحالة بالمغرب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، للسيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

أنا ربما، احنا متفقين، آ السيد المستشار.

ولكن راه الجواب، أنا جاوبتك في ذاك الشي اللي تعرف واللي تقدر ندير، إذا جيت غادي نقول لك غادي نحل هاذ المشكل غدا غادي نكذب عليك، غير غادي نكذب عليك، ما غاديش نكذب عليك، لأن غادي تعرفها، ماشي غادي تسنى حتى لغدا عاد غادي تخرج عاد تعرف بلي تنكذب عليك.

لأن ملي تتدوي على المسؤولين على.. هذا سؤال آخر ولكن ما عليش، احنا في نفس النطاق.

كترجعو دائماً للموارد البشرية، قلت شكون هو المسؤول؟ وأنا كتقول لك راه كنعيشو كارثة من ناحية الموارد البشرية في هاذي وخاصة في هاذ التخصص، لابس اللي الناس خمو، ما تيقاوش تيتسنوا غير هاذ الناس (les véritables professionnels) اللي قلتك راه 13، 13 على الصعيد الوطني وجلهم جالسين في المستشفيات الجامعية، يعني ما معنى هذا؟

غير باش نأكد عليك أنه في سبتمبر اللي داز، جاء المقرر الأممي الخاص حول التعذيب، وزار بعض المستشفيات، وجاء زارني وكان عندي معه لقاء، وهو في التقرير ديالو ذكر هاذ الخصاص في هاذ الفئة من الأطباء، وذكر الخبرة الطبية حول مزامع التعذيب اللي قال في التقرير ديالو أنه في المغرب وكيشاطرك وكيشاطري حتى أنا خدمة رديئة، لا تعتمد على أي معايير الدنيا المقررة في هذا الصدد، والتي ينص عليها، كايين واحد المعايير

هناك محام ديال الوزارة اللي هي فظ النزاعات، احترام قانون الشغل، التشغيل، الحماية الصحية والسلامة، وهاذ اللي كلها من الاهتمامات ديالها اللي كتطلب منا باش نشغلوا بشكل جديد.

الآن بدينا في إطار الوزارة الاشتغال بصفة تعاقدية مع المندوبيات، كنشغلوا معهم على أساس عقود برامج اللي من خلالها تلتزم هذه المندوبيات ببلوغ نتائج وتلتزم الوزارة بوضع رهن إشارتها الوسائل من أجل ذلك.

وكذلك كايين اشتغال على التفويض ديال الإعتمادات لهاذ المندوبيات نعطيوها الوسائل باش يمكن لها تحرك في أحسن الظروف.

ثم كايين بالتدرج رغم الصعوبات بالنسبة لهاذ السنة ديال وضع وسائل النقل بالنسبة لواحد العدد ديال المندوبيات، وبرنامج ديال تهيئة المصالح الخارجية بوتيرة ديال لا زالت بطيئة ديال مندوبيين إلى ثلاث مندوبيات في كل سنة.

ثم بالنسبة إلينا مطروح المشكل ديال إعادة انتشار الاختصاصات ما بين المستوى المركزي والمستوى المحلي، ومطروح علينا كذلك وسائل الاشتغال اللي فيها التكوين والتكوين المستمر، والرفع من الحرفية ديال المفتشين ديال الشغل، وكذلك إعطاءهم وسائل عصرية مرتبطة بطرق العمل، مرتبطة بوسائل ديال التقنيات الحديثة، ومرتبطة كذلك بالرصد ديال ما يجري في العالم ديال الشغل والتطور ديالو، إلى جانب الأطباء والمهندسين اللي هما دخلوا كأطراف جديدة في العملية ديال التفتيش، وهاذ الأمر هذا كله كنجاولو نحلوه بصفة تشاركية مع المعنيين بالأمر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت، أرجوك في التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

إذا سمحتوا السيد الوزير أنا على حساب اللي فهمت أنكم ما جاوتونيش على السؤال. تنقولوا الهيكل ديال الوزارة بشكل واضح، يعني كيف هي الوزارة وتوقع الملائمة ديالها مع الواقع الحالي؟ لحد الآن تنقولوا لينا أشياء ولكن ما عندهاش علاقة بالسؤال، تنتكلموا على إعادة الهيكل بمعنى أنه التوزيع على مستوى القطاع وعلى المستوى الجغرافي كيف قلت سابقا، المندوبيات اللي كايين الآن خصهم يكونوا قانونيا واضحين.

كذلك على مستوى الهيكل ديال القطاع قلت بلي راه مازال الوضع ديالها منذ 96 ما وقعاتش الملائمة ديال التشريع مع الواقع، الوضع ديالها القانوني مع الواقع، إذن نتمناو أنه في التعقيب تعطوننا هاذ الجواب.

كيبقي كذلك السيد الوزير تنقترحوا عليكم في هاذ الشئ في الآفاق ديال إعادة الهيكل أنه الوزارة تشتغل برأس واحد، ماشي ملي تنقولوا التشغيل

مولاي يعقوب، تاونات، بنكير، البرنوصي، زناتة، تارودانت، شتوكة آيت باها، طبيعة الحال على سبيل المثال، معناه واحد العدد ديال المندوبيات هما في وضع غير قانوني وحتى الإشكال اللي كايين الآن مع وزارة المالية كما تعلمون كيطلب المعالجة.

طبعا الاتفاقية، كما تعلمون السيد الوزير، الاتفاقية ديال 150 كتستوجب الهيكله وكتستوجب الاستشارة ديال الشركاء الاجتماعيين باش يعطيوها رأيهم في هاذ الهيكله.

لذلك سؤلنا السيد الوزير: متى ستم هيكله هذه الوزارة اللي من طبيعة الحال الوضع المتغيرات اللي كايين الآن كنفرض أنه ما نقولوش باللي لأنه قضية نشغلون على الهيكله كنعرفوه حتى السيد الوزير السابق قال لنا هاذ الكلام؟ الآن مع طبيعة الحال المحيي ديال الدستور الجديد، مع الحكومة طبيعة الحال الجديدة، مع التطور ديال النسيج الصناعي ومع المهام اللي كيقوم بها هاذ القطاع، كنفرض الضرورة الإسراع بإعادة الهيكله لأنه مسألة عملية وكيف قلت عندنا مشكل الآن كما تعلمون السيد الوزير، أنه كايين الآن راه كايين مندوبيات اللي كاشتغل مثلا ديال صفرو كيشغلوا في فاس مثلا، وغيرهم هذا اعطيتوا على سبيل المثال.

لذلك، نتمناو أنه الجواب ديالكم السيد الوزير يطمئنا باش ما نقاوش أننا كنشغلوا بشكل عملي متى؟ وكيف؟ فوقاش بطبيعة الحال غادي تم الهيكله ديال في هاذ القطاع؟ وشنو فين وصلتوا في هاذ العمل اللي بطبيعة الحال بدأ منذ بطبيعة الحال سلفكم السابق؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد عبد الواحد سهيل وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

بغيت نشكر الفريق الفيدرالي على هاذ السؤال الهام جدا، وبغيت نقول في نفس الوقت أنني أشاطر الاهتمام اللي عندهم بالضرورة ديال المواكبة ديال وزارة التشغيل، التطورات اللي عرفتها بلادنا وكذلك المستوى اللي وصلو التشريع، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية اللي نص عليها الدستور، واللي كيطلب منا باش تكون عندنا إدارة اللي تواكب هاذ الأمر في المستوى.

اللي مطروح في الواقع إلى جانب الأشياء اللي أثارها السيد المستشار المحترم في سؤاله، ديال مواكبة الخريطة الجغرافية والخريطة الترابية ديال بلادنا، لأن ما يمكنش نديرو سياسات بدون ما تكون عندها ترابط مع التراب والقرب وتوسيع ديال الشبكة ديال المندوبيات وديال التفتيش،

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

السيد المستشار المحترم،

تظهر لي بأن 5 دقائق كتطلب مني نبسط كل السياسة والوسائل، نبسط السياسة ديال قطاع التشغيل والتكوين المهني، وأعترف لك بأن إمكانياتي محدودة في هاذ المجال هذا.

ولهذا أنا ت يظهر ليا باش نجابو على السؤال الأخير، هل تتعاقد مع المندوبيات ديال الوزارة ومع من بغيتي تتعاقد؟ أنا وإياهم خصنا نخدمو في إطار ما اتفقت عليه الحكومة، في إطار باش نديروا دولة الحق والقانون إلى ما غاديش نشتغل معاهم على أساس أنني تنطلب منهم عمل، وخصهم ينجزوه كيفاش بغيتي نشتغل؟ أنا متنعرفش نشتغل بشكل آخر.

على كل حال اللي هو مهم في l'organigramme لأن هذا هو المشكل ماشي العلاقات ديال المندوبيات، واشحال عددهم؟ واشحال..؟ هذا مهم، ولكن كيفاش تتشغل داخل المصالح المركزية، وكيفاش تيشغلوا القطاعات ديال التكوين المهني مع التشغيل اللي مكأنوش تقريبا تيدويو مع بعضياتهم قبل ما نجي للوزارة.

الآن عندنا نظام ديال التسيير بصفة جماعية، عندنا مؤسسات اللي تتجتمع بدورية باش نلقاو التقائية ما بين السياسات، ومستعد إلى كان عندك الوقت نجلسو ونداكرو وبلا شك غادي تعطيني أفكار اللي غادي تفيديني شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة الدستورية، وأرفع الجلسة لمدة 5 دقائق حين وصول رئيس الحكومة. شكرا.

والتكوين المهني يعني التشغيل والتكوين المهني كوزارة واحدة، الآن تتعرفوا أنه جهة تتكون فيها نقص على الأخرى، يعني إلى كانت ميزانية وحدة بطبيعة الحال غادي يكون الوضع مختلف، إذن التشغيل والتكوين المهني بمعنى وزارة التشغيل والتكوين المهني برأس واحد وليس برأسين.

يطلب هذا كذلك زيادة عدد المفتشين لأنه كين نقص كبير، يطلب كما من طبيعة الحال كذلك الوضعية اللي من طبيعة الحال لا بد نشيرو ليا، كيفاش تيشغلوا الآن مفتشين الشغل، الوضعية حتى لتفعيل المحاضر كيف داروا لكم السؤال أسميتو سابق.

كذلك تطلب المراجعة ديال القانون الأساسي ديال مفتشين الشغل، انسجاما مع اتفاقية 81 و129، كذلك خصنا مع المتغيرات اللي كايئة كيف قلتوا السيد الوزير الآن ما يمكنش نقبلو أنه مع هذشي اللي وقع لأنه الآن ما يمكن ليناش نقولو تقدمنا ما لم يحترم القانون الاجتماعي، القانون الاجتماعي خصه تحترم باش يتحترم القانون الاجتماعي ها نوما مثلا على سبيل المثال الآن كينحاكم المفتش ديال الشغل اللي خرج تقاعد اللي هو من مندوبية ديال آسفي اللي تقاعد من 2010، (سعد الله نظير)، فإذا هذا الوضع راه ماشي طبيعي وماشي عادي، لذلك السيد الوزير احنا ما بغينش يكون تجاوبونا.. لحد الآن ما جاوتيش.

فيما يتعلق بهذشي اللي تتقولوا ديال عقد برامج، واش غادي تديروا عقد برامج مع القطاع ديالكم هاذو الموظفين ديالكم، أتوما اللي تتوجهوهم أتوما اللي..عقد مع طرف آخر، لحد الآن إلى اسمحتوا راه

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، وراه سالا الوقت، تفضل السيد الوزير.